وزارة العدل تكتشف جمعيات مغربية تصدر أطفالا إلى وكالات أجنبية خارج القانون

مواطنون أجانب اعتنقوا الإسلام، وتكفلوا بأطفال مغاربة، وغادروا المغرب على حين غرة من أهله. تغيرت أسماؤهم، وتواجههم خطورة تغيير ديانتهم الإسلامية، باعتبار صغر السن، ووجودهم في أسر تعتنق قناعات أخرى

أطفال مغاربة تغيرت أسماؤهم وديانتهم بعد تبني عائلات أجنبية لهم

■ الرباط. **حنان بكور** ■

قبل حوالي ثلاثة أسابيع، وقف رجل من طنجة يحمل بين يديه رسالة تظلم إلى مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات. الرجل حضر طالبا المساعدة للبحث عن شقيقه الصغير، الذي انقطعت أخباره منذ 2001، بعدما أقدم والده على إرساله إلى الكنيسة المتواجدة بسوق الداخل، من أجل الحصول على رعاية طبية. لكن بعد وفاة الأب محمد حمزة بتاريخ 11 نونبر 2001، يقول الشقيق المشتكي محسن حمزة، «قامت مديرة مركز الرعاية التابع للكنيسة باستدعاء والدة الصغير الباهي حمزة، المزداد في الثاني من أكتوبر 1997، وأجبرتها على توقيع بعض الوثائق التي تجهل العائلة البسيطة محتواها لحد الآن، وقامت بإخبارها بأنها سترسل حمزة إلى الخارج من أجل العلاج والرعاية الطبية، على أن يعود إلى حضن عائلته كل صيف، وأنه سيبقى دائم الاتصال بها»، وفق ما هو مدون في شكاية محسن حمزة، التي تتوفر «أخبار اليوم» على نسخة منها.

وقعت الأم على الوثائق المطلوبة، وأربع سنوات بعد ذلك، وبالضبط في 17 أبريل 2005 توفيت، دون أن تمتع عينها بنظرة أخيرة لابنها الذي رحل ولم يعد إلى الآن، تاركا العائلة تغوص في بحر التنقيب الذي لا بداية له ولا نهاية.

إلى جانب شكاية محسن حمزة، تتقاطر على وزارة الرميد عشرات الرسائل والشكايات من عائلات ضاع أثر أبنائها لدى عائلات أجنبية، باسم الكفالة. أمام مبنى وزارة العدل، كانت أم من أكادير تنتظر دورها لتطلب لقاء وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، لتضع بين يديه شكاية مماثلة عن اختفاء أثر ابنتها البالغة من العمر الآن ست سنوات، سلمتها لأسرة إسبانية لتعتني بها، لكن الأسرة اختفت واختفى معها أثر البنت شيماء. كانت الأم تحس بخجل عميق ممزوج بالحسرة، لأنها كانت هي من سلمها، وبمحض إرادتها للعائلة الإسبانية حتى تبعدها عن ضنك العيش. لكن تقول: «وعدتني العائلة بأن أرى ابنتي باستمرار لكنها أخلفت الوعد وسرقت ابنتي».

الأم مليكة رفضت أن تسلم شكايتها، ذلك أنها لم تكن لديها شكاية مكتوبة أصلا، وظلت تلح على رجال الأمن بأن تدخل للقاء الوزير وتبلغه تظلمها مباشرة، وهي تقول «السي الوزير كيسمع لكلشي خليوني ندخل عندو باش يرد لي بنتي». وتقول مليكة في حوار خاطف مع «أخباراليوم»: «ماشي أنا الوحيدة اللي ضاعت لي بنتي، بل هناك أسر عديدة في أكادير تسلم فلذات كبدها لعائلات أجنبية لتتكفل بها، لكن أثرها يختفي بعد حين».

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن ظاهرة تكفل أسر أجنبية بأطفال مغاربة تنتشر بكثرة، خاصة في بعض المدن كأكادير وطنجة والرباط، حيث صار هناك محامون متخصصون في ملفات كفالة العائلات الأجنبية لأطفال مغاربة.

مابين 20 و 30 ألف طفل تحولوا عن الإسلام

وبلغة الأرقام، عدد العائلات الأجنبية التي تتكفل بأطفال مغاربة تزايد بشكل كبير من 2009 إلى 2011، وانتقل العدد من 147 إلى 254، كلهم زعموا أنهم اعتنقوا الإسلام فقط من أجل هذا الغرض. وتتراوح أعمار هؤلاء الأطفال ما بين خمس إلى ثمان سنوات. وبلغ عدد هذه الفئة العمرية 82 في سنة 2009، و101 في 2011، وبخصوص الفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 9 و18 سنة، فقد بلغ عددهم 69 شخصا سنة 2009، و67 في سنة 2011، وما يفوق 50 في المائة منهم إناث.

لكن الخطر الذي صار يتعاظم هو تحول هؤلاء الأطفال، الذين يختفون نهائيا عن أصولهم، عن الإسلام، حيث تشير توقعات وزارة العدل بأن يتراوح عدد الأطفال المكفولين، الذين يتحولون عن الإسلام إلى ديانات أخرى، ما بين 20 و30 ألف طفل !!!

معركة الرميد ضد تنصير الأطفال

الشكايات المتكررة لبعض العائلات، وأيضا المعطيات التي توصل إليها وزير العدل والحريات مصطفى الرميد دفعت الأخير إلى إصدار منشور موجه إلى الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف، ووكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية، يمنع فيه السماح لعائلات أجنبية بكفالة أطفال مغاربة.

منشور وزير العدل الذي خلق الكثير من الجدل، جاء بعد معطيات دقيقة توصل بها عن أطفال مغاربة تتغير دياناتهم، مباشرة بعد كفالة عائلات أجنبية لهم. وكما توضح بعض التحقيقات فإن أطفال كثر تتحول أسماؤهم إلى أسماء أجنبية، كما تتغير دياناتهم إلى المسيحية، حيث يكون إسلام العائلات الأجنبية مفتاح الحصول على الطفل لا غير.

وتشير معطيات حصلت عليها وزارة العدل إلى أن أسامة رقم ملف الكفالة 039/11 تحول إلى «خيسوس كاليخا سانتوس»، والطفل أنور ورقم ملف كفالته 052/11 تحول إلى «فالونتان كوميز خروكي»، وسعيد ورقم كفالته 061//11 تحول بدوره إلى «اليخاندرو خوسيس ألاركون»، وأديب ورقم ملفه 082/11 تحول إلى «خيزوس مارتينيز»، وعتيق 094/11 تحول بدوره إلى «نيريا بارا ماسياس»، وأيمن 041/11 تحول إلى «خوان خوزي سيباستيان»، وعبد اللطيف 041/11 تحول إلى «دالز سوتو»، ويوسف 044/11 إلى «دانييل كيز فيركارا»، وعبد الإله 053/11 إلى «كارلوس مونتافا»، ورفيق 070/11 إلى «دانييل خيمونو»، وصلاح 060/11 «فرانسيسكو فالي كاسترو»، وفرح 043/12 تحولت إلى «ماريا تريزا سانشيز».

هذه المعطيات الصادمة، جعلت وزير العدل يتشبث بمنشوره على الرغم من الجدل الذي أثاره، وازداد هذا التشبث بعد رسالة توصل بها من وكيل الملك بالرباط عبد السلام العيماني، يشرح فيها سبب تريث بعض القضاة في البث في ملفات الكفالة. الرسالة المفصلة، كما تقول مصادر «أخبار اليوم»، تشير إلى أن «غالبية العائلات الأجنبية المتكفلة بأطفال مغاربة تطلب مباشرة بعد صدور أحكام بالكفالة بإذن مغادرة التراب الوطني، علما أن شروط الكفالة تقضي الإقامة الاعتيادية بالمغرب، وعندما تستأنف النيابة العامة الأحكام، تكون العائلات والأطفال غادروا أرض المغرب».

وكان تقرير صادر عن جمعية الريف الكبير لحقوق الإنسان، حول ظاهرة بيع الأطفال المغاربة لعائلات بأوربا، وخاصة إسبانيا، أثار جدلا واسعا. وكشف التقرير عن معطيات مثيرة تفيد أن راهبة متقاعدة تقيم بمدينة مليلية «بشتبه أن تكون تولت عملية بيع أطفال مغاربة لعائلات بإسبانيا، مقابل أثمنة محددة». وأكدت الجمعية أن «الراهبة التي كانت مكلفة بمهام اجتماعية بمليلية قامت ببيع ما يفوق 25000 طفل مغربي»، وأضافت أن «العملية تعود لسنوات طويلة ابتدأت في سنة 1975».

ووفق المعلومات التي سردتها جمعية الريف الكبير، فإن «الراهبة المتقاعدة تنتمي إلى النظام الديني «لسان فسنتي باول»، الذي كان مقر مسكنها هو المركز الديني بالحي الملكي، ومكتبها بالإقامة السكنية «أنفورس» بالمدينة السليبة مليلية.

وأكدت الجمعية أن الموضوع مثير جدا ومخيف،

وزارة العدل تتحدث عما بين 20 و30 ألف طفل مغربي غيروا ديانتهم

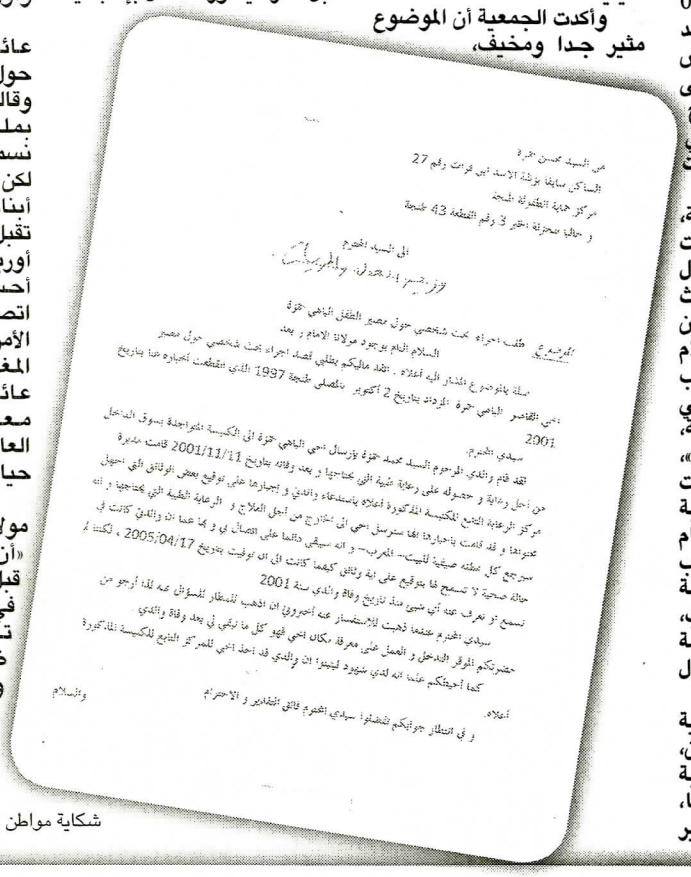

شكاية مواطن يبحث عن أخيه المكفول

بالنظر إلى عدد الأطفال الذين تم بيعهم، مشيرة إلى أن مبلغ البيع يتراوح ما بين 450.000 الى 1.200.000 بسيطة أي ما يناهز 3500 إلى 9000 درهم للطفل الواحد.

ودعت الجمعية إلى فتح تحقيق في ظاهرة بيع الأطفال المغاربة لأسر أوربية، متهمة جهات عدة بالتورط في العملية. وقالت إن «نساء كثيرات كن يدخلن إلى مليلية، ويقصدن مستشفى الصليب الأحمر بالمدينة قصد الإنجاب، وأخريات من أجل وضع حملهن غير الشرعي». وهناك، تقول الجمعية «تجري عمليات بيع وشراء في الظلام، ويتم إقناع الفقراء منهم ببيع أطفالهم تحت ستار تبنيهم من قبل أسر ميسورة الحال بإسبانيا وأوروبا».

أسر أجنبية تناشد الملك التدخل للسماح لها بكفالة أطفال مغاربة

إلى ذلك، تضاربت مواقف عائلات مغربية مقيمة بمليلية حول ظاهرة بيع الأطفال المغاربة. وقالت «منية.خ»، ربة بيت تقيم بمليلية منذ 21 سنة، «نحن نسمع بهذه القصة منذ سنوات، لكن نعرف أن فتيات يتخلين عن أبنائهن، وأيضا عائلات فقيرة تقبل بمنح طفل أو طفلة لعائلة أوربية حتى تضمن له مستقبلا أحسن». وقالت «مونية.خ»، في اتصال مع «أخبار اليوم» : هذا الأمر يحدث أيضا في باقي المدن المغربية الأخرى حيث تتخلى عائلات عن أبنائها مقابل ثمن معين». وزادت «المهم هنا أن العائلات الإسبانية تضمن لهم حياة أفضل».

من جهته، أكد «أشرف. مولان»، المقيم بمليلية منذ سنوات «أن موضوع الراهبة معروف»، قبل أن يضيف «لكن ذلك يدخل في باب العمل الخيري، حيث تتم مساعدة الفقراء على ضمان حياة كريمة لأطفالهم»، وأكد أن «الأمر يتم بشكل عادي ومرضي للطرفين».

وأكد أشرف أنه يعرف أطفالا عاشوا في كنف عائلات إسبانية وهم الآن يدرسون ويتعلمون. وزاد «طبعا هذا أحسن من أن يتم التخلي عنهم ورميهم في الشارع».

وبدأت قضية بيع رضع مغاربة لأسر إسبانية تتخذ أبعادا متداخلة، خاصة بعد خروج فتيات مدينة مليلية يؤكدن «وجود شكوك حول تبنيهن من طرف أسر إسبانية، بعد تخلي عائلاتهن المغربية عنهم». وعلمت «أخبار اليوم» أن الأمر يتعلق بفتاتين تقيمان بمدينة مليلية، الأولى هي «فرانسواس. د»، والثانية «ماريا.أ»، حيث أكدت الفتاتين أنهما «توصلتا إلى معطيات تشير إلى أن العائلات التي يحملن أسماءها هي عائلات متبنية فقط وأن أصولهن مغربية». وذكرت مصادر «أخبار اليوم» أن «الفتاتين معا عازمتان على إجراء تحليل الحامض النووي ADN من أجل الحسم في كل هذه الشكوك».

واستمعت السلطات الإسبانية أخيرا إلى راهبة إسبانية يشتبه في «تورطها في سرقة رضع مغاربة وتهريبهم». وقالت المصادر ذاتها إن الضوء الآن مسلط على «الراهبة وتفاصيل التحقيقات الأمنية حول سرقة رضع، وعرضهم للتبني بشكل مخالف للقانون». كما تحدثت المصادر ذاتها عن «معطيات حول طرق دفع عائلات مغربية للتخلي عن أبنائها وتقديمهم لعائلات إسبانيا لتبنيهم مقابل مبالغ مالية زهيدة». ولم تستبعد المصادر ذاتها «ضلوع أطراف من المغرب في هذه الشبكة التي تنشط بين مليلية وإسبانيا»..

44 عائلة إسبانية تناشد الملك

وجهت عشرات الأسر الأجنبية، أغلبها من إسبانيا، رسالة تستعطف فيها الملك محمد السادس، من أجل تحريك ملفات طلبات كفالة أطفال مغاربة، كانت قد تقدمت بها قبل نحو سنة، ولم تتلق فيها أي رد لحد اليوم.

ووجهت العائلات نسخة من الرسالة إلى ملك إسبانيا خوان كارلوس، موقعة من نحو 40 أسرة من إسبانيا وكندا وأمريكا وفرنسا، نهاية شهر دجنبر الماضي، بعدما تبين لها أن طلباتها لكفالة أطفال مغاربة لن تلقى جوابا، إثر المذكرة التي عممها المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، على محاكم المملكة في هذا الصدد.

مذكرة الوزير الإسلامي تنص على اشتراط إقامة الأسرة الكافلة داخل التراب الوطني، من أجل الحصول على حق كفالة الطفل المغربي، بعدما تبين أن بعض الأجانب يتحايلون على القانون، ويرحلون الأطفال المغاربة إلى أوربا، حيث يتم تبنيهم بشكل كامل، وتغيير هويتهم وانتمائهم، والقطع مع جذورهم المغربية.

الرسالة التي لم يتلق مرسلوها جوابا إلى حدود الآن، تشير إلى أن الشروط الجديدة التي فرضها وزير العدل والحريات، يستحيل الوفاء بها، حيث أن إقامتهم الدائمة في المغرب ستجعل الأجانب يفقدون وظائفهم التي يعتمدون عليها في كفالة الأطفال المغاربة، حسب ما تقول الرسالة، ويؤكد أصحابها أن هذا الشرط لم يكن قائما عند تقديم طلباتهم، ولا ينبغي تنفيذه بأثر رجعي.

ويؤكد العديد من طالبي التبني أنهم لجؤوا إلى استئذان أرباب أعمالهم، وكراء شقق في المغرب والإقامة فيها لأسابيع طويلة من أجل استخراج شهادات السكنى التي ستخول لهم اصطحاب الأطفال المتبنين معهم إلى إسبانيا، لكن المعطيات المتوفرة، من خلال أحكام تتوفر «أخبار اليوم» على نسخ منها تشير إلى أن أغلب هذه العائلات تقيم في فنادق فقط، وتختفي مباشرة بعد تسلمها للأطفال.

وكان مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، قد اتخذ قراره بناء على تقارير أكدت لجوء عدد من الأجانب إلى تحويل هوية الأطفال المغاربة وديانتهم، بمجرد خروجهم برخصة مؤقتة إلى أوربا، وهو ما جعل القيادي في حزب العدالة والتنمية يضع شروطا صارمة لهذا النوع من الكفالة، كما شرعت محاكم المملكة في التشدد في إثبات إجراءات تحول الأجانب إلى الديانة الإسلامية إذا ما ارتبط الأمر بالكفالة.

جمعيات حقوقية تلعب دور الوساطة لتسليم أطفال مغاربة إلى وكالات أجنبية !!!

خلال استقبال وزارة العدل لجمعيات حقوقية تعنى بشؤون الأطفال، كانت المفاجئة كبيرة حين تم اكتشاف أن بعض الجمعيات لها علاقات شراكة مع وكالات أجنبية من أجل كفالة أطفال مغاربة. المعلومات المتوفرة، تشير إلى أن إحدى الجمعيات بمكناس لها شراكة مع وكالتين. إحدى هذه الوكالات بسويسرا والأخرى ببلجيكا. وبمقتضى هذه الشراكات تسهل الجمعية المذكورة مهمة وصول أطفال مغاربة إلى عائلات أجنبية، دون أن تتبع بعد ذلك مسارهم ولا مآلهم. مصادر من وزارة العدل، قالت إن «ما تقوم به الجمعية المذكور مخالف للقانون تماما، لكنها لحد الآن لم تتخذ أي إجراء زهاء هذا العمل غير القانوني».

وحاولت «أخبار اليوم الاتصال بالقائمين على الجمعية المذكورة في مكناس، حيث أكدوا فعلا وجود شراكات بينهم وبين وكالات أجنبية من أجل تبني أطفال مغاربة وترحيلهم إلى الخارج. ووعدت إحدى العاملات في الجمعية بتقديم معلومات إضافية عن هذه العملية، لكنها توقفت عن الرد على مكالمات الجريدة بعد ذلك.

إحصائيات كفالة الأطفال المهملين من 2009 إلى 2011

	عدد الملفات	الكفالة						المكفول					
		العدد	الجنسية		الديانة			العدد	السنة			الجنسية	
			مغربي	أجنبي	الإسلام	معتنق الإسلام	غير الإسلام		أقل من 5 سنوات	من 5 سنوات إلى 8	من 9 إلى 18 سنة	ذكر	أنثى
2009	1217	1936	1789	147	1789	147	0	1219	1068	82	69	599	620
النسب	—	100%	92%	8%	92%	8%	0%	100%	88%	7%	6%	49%	51%
2010	1079	1716	1489	227	1494	222	0	1101	982	61	58	583	547
النسب	—	100%	87%	13%	87%	13%	0%	100%	89%	6%	5%	53%	47%
2011	1650	2756	2502	254	2505	251	0	1700	1532	101	67	897	803
النسب	—	100%	91%	9%	91%	9%	0%	100%	90%	6%	4%	53%	47%